



نخيل نيوز | العراق

ذكر بيان رسمي لرئيس مجلس الوزراء العراقي، اليوم الأحد الثالث من مارس جاء فيه أنه "استمراراً لنهج الحكومة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، لما يمثله الفساد من مخاطر تؤثر سلباً على المؤسسات الحكومية والخدمات العامة المقدمة إلى المواطنين، ومن أجل النهوض بعمل الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية وتكامل دورها مع دور ديواني للرقابة المالية الاتحادي وهيأة النزاهة الاتحادية وجهات إنفاذ القانون، وجه السوداني، "بتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية وتوسيع نطاق عملها من خلال رفع المستوى الإداري لتشكيلات التدقيق والرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية كافة، ووضع مهمات فعالة لها لممارسة الرقابة بجميع أنواعها، على صرف الأموال تحقيقاً لإجراءات الرقابة الوقائية، ومنعاً لهدر الأموال العامة أو ضياعها والمحافظة عليها وكشف الفساد ومحاسبة الفاسدين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وتوفير الحماية القانونية للعاملين في ذلك المجال وتحفيزهم لاستمرارهم في ممارسة دورهم بكفاءة وفاعلية واستقرار"

كما وجه رئيس مجلس الوزراء " بإعتماد دليل الرقابة الداخلية المعد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي على الجهات الحكومية كافة؛ لتوفير الضوابط الرقابية للوحدات الإدارية بما يسهم في رفع قدرتها لتحقيق أهدافها ومهامها والوقاية من الفساد"

وقال البيان أن السوداني دعا إلى، إعداد مشروع قانون هيئة الرقابة الداخلية الاتحادية استناداً إلى أحكام المادة (108) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، تعزيزاً للرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية كافة وتنظيم إجراءات الرقابة الوقائية السابقة والمواكبة اللاحقة ورفع مستويات المسؤولية والنزاهة والشفافية؛ حمايةً

